بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية
لدى الأمم المتحدة – نيويورك

# كلمة

## الأخ \ عبد الرحمن محمد شلقم

أمين اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

## أمـام
## الدورة السادسة والخمسين
## للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 12 \11\2001

للرجاء المرجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

أستهل هذا البيان بتوجيه التهنئة لكم لإنتخابكم بالإجماع رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، ويظهر إختياركم لهذا المنصب الرفيع مدى تقدير الدول الأعضاء لكم، وثقتها في قدرتكم على إدارة مداولاتها والوصول بها إلى نتائج تسهم في تعزيز الإستقرار والنهوض بالتنمية في أنحاء العالم كافة... وأغتنم هذه المناسبة لأعرب عن خالص الشكر والتقدير للسيد هاري هولكيري رئيس الدورة السابقة لهذه الجمعية، والتي كانت زاخرة بأعمال كثيرة سيكون لها الأثر البعيد في الإستجابة للشواغل المشتركة للمجتمع الدولي ... ولا يفوتني أن أؤكد على تقديرنا الكبير للأمين العام صاحب السعادة كوفي أنان وهو يواصل الإضطلاع بمهامه بجد وإتقان وطاقة متجددة حتى في الحالات التي إتسمت فيها هذه المهام بصعوبة بالغة، وأجد نفسي ملزما بالقول بأن إعادة إنتخابه لقيادة هذه المنظمة لفترة ثانية ومنحه والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام لهذا العام تؤكد على مدى التقدير له والثقة في قدرته على زيادة تعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الألفية الجديدة.

السيد الرئيس،،،

في الحادي عشر من سبتمبر الماضي تعرض عدد من المدن الأمريكية ومنها مدينة نيويورك التي تستضيفنا إلى هجمات إرهابية راح ضحيتها آلاف الأشخاص الأبرياء. وإنني إذ أعرب مرة أخرى عن مواساة الشعب العربي الليبي لشعب الولايات المتحدة الأمريكية ولعائلات من فقدوا ذويهم وأحبائهم . فنحن في ليبيا، وقد تعرضنا للإرهاب بشتى صوره وأشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة، ندرك أكثر من غيرنا مدى قسوة وعمق المشاعر التي إنتابت الشعب الأمريكي، والآثار النفسية على هذا المجتمع وخاصة أسر الضحايا. ومن هنا فقد أدانت بلادي تلك الأحداث المؤلمة تأكيدا على موقفنا الثابت الذي يدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره والتزاما منا بمحاربة والقضاء على هذه الظاهرة التي تشكل خطرا على إستقرار الدول وحياة الشعوب.

السيد الرئيس،،،

إننا في ليبيا نقدر ما قام به المجتمع الدولي من تدابير بهدف إجتثاث الإرهاب والمتمثلة في إبرام العديد من الإتفاقيات التي نحن طرفا في أهمها وبصدد الإنضمام إلى البقية منها. إلا أنه من الواضح جدا أن هناك حاجة ماسة لتدابير أخرى لكفالة مواجهة ما تفرضه هذه الظاهرة من تحديات. وهذا يقتضي تتبع جذور الإرهاب لإقتلاعها، والقيام بعمل فعال لوضع حد للممارسات

الإرهابية والقضاء على كافة مسببات ودوافع الإرهاب. وقبل كل ذلك فإنه لا بد من أن نتفق على تعريف واحد للإرهاب ونحدد أساليب الرد عليه، فلا يمكن إدانة الإرهاب ومحاربته عندما يطلق دولة ما وغض الطرف عنه حينما يوجه ضد دول أو شعوب أخرى. ومن الخطير جدا ربط الإرهاب بعقيدة أو قومية، فالإرهاب لا جنسية له ولا دين، ومن غير المقبول أن يصنف كفاح الشعوب حماية لنفسها أو نضالها من أجل إستقلالها بأنه إرهاب، في حين نتجاهل الإرهاب الحقيقي الذي له عدة وجوه ويمارس بطرق مختلفة... فالإحتلال والتحرش بالشعوب والعدوان عليها مثلما تعرضت له ليبيا عام 1986، إرهاب... إقامة القواعد العسكرية في أراضي الغير، إرهاب... الأساطيل البحرية التي تجوب البحار وتراقب قبالة شواطئ الدول الأخرى وتنتهك مياهها الإقليمية، إرهاب.... إسقاط الطائرات المدنية مثل الطائرة الليبية التي إختطفت ودمرت فوق سيناء عام 1973، إرهاب... إرتكاب المذابح الجماعية، إرهاب... تدريب العناصر المتطرفة في بعض الدول وتسهيل إيصالها إلى بلدان أخرى لتنفيذ أعمال إجرامية بما في ذلك الإغتيالات مثلما تعرضت له بلادي عامي 1984 و 1993، إرهاب... إمتلاك أسلحة الدمار الشامل والتهديد بإستعمالها، إرهاب... قيام دولة بفرض إجراءات قسرية إنفرادية على بلدان أخرى وقيام تلك الدولة بسن قوانين تعاقب بها الآخرين الذين يتعاملون مع تلك البلدان، إرهاب... تسخير مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على الشعوب دون أدلة وبراهين، إرهاب، ومنع المجلس من إتخاذ إجراءات لحماية من يتعرضون للقتل والتشريد هو بدوره دعم للإرهاب وتشجيع عليه.

السيد الرئيس،،،

لكل هذه الإعتبارات، فإننا نعتقد بأنه بات من الهام والضروري القيام بعمل دولي لمكافحة الإرهاب وعلى كافة المستويات، ونحن نرى بأن فعالية هذا العمل تتحقق عندما يتم تحت مظلة الأمم المتحدة ووفقا لمبادئ ميثاقها، وحقيقة الأمر هي أن بلادي كانت من أول المبادرين للعمل في هذا الإطار عندما دعونا في عام 1992 الأمين العام للأمم المتحدة لطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة تخصص ليبحث سبل مكافحة الإرهاب، ونجدد اليوم هذه الدعوة إيمانا منا بأن ذلك هو الأسلوب الأجدى لدراسة مسألة الإرهاب بغرض التوصل إلى تعريف دقيق له بعيدا عن التصنيفات المزاجية والأنانية، وإقتناعا منا بأنه الطريق الأفضل لمعالجة هذه الظاهرة من كافة جوانبها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي إتخاذ التدابير الكفيلة بإجتثاثها والقضاء عليها.

السيد الرئيس،،،

في كل عام نجتمع هنا لإستعراض وتقييم ما تم إنجازه. وعلى الرغم من أحداث الحادي عشر من سبتمبر المفجعة، فإننا نجد أن العام المنصرم شهد عددا من التطورات الهامة. فقد عقدت الجمعية العامة أكثر من دورة خاصة، ونظم في إطار الأمم المتحدة مؤتمران على مستوى عال عنى أحدهما بالأوضاع في أقل البلدان نموا، وتركزت أعمال الثاني

على تعزيز كفاحنا المشترك ضد العنصرية وكراهية الأجانب. وفي الإعلانات وبرامج العمل التي أسفرت عن هذه الاجتماعات، تم تجديد الإلتزام بأهداف الأمم المتحدة الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الدول. كما تم تأكيد العزم على بذل المزيد من الجهود لإنجاز أولويات تمثلت في النهوض بالتنمية، وتوفير المأوى للجميع، والقضاء على العوز والأمراض، وإنهاء الظلم والغبن وإجتثاث التمييز بكافة أشكاله.

السيد الرئيس،،،

لقد شاركت الجماهيرية في كل هذه المحافل. ويسعدنا بأننا ساهمنا فيما توصلت إليه من نتائج، لأننا مثل غيرنا من أعضاء هذه المنظمة لنا مصلحة في بناء السلم وتحقيق العدالة ودعم التنمية المستدامة، ورغم كل ما تحقق، فإنه من الواضح جدا أن هناك حاجة لبذل جهود إضافية للتصدي لما يواجهنا نحن جميعا أعضاء الأمم المتحدة من تحديات. فأمامنا التدهور البيئي الذي يهدد الحياة على الأرض " دارنا المشتركة " وهناك العنف والصراعات المسلحة التي تجتاح العديد من المناطق، وفي أماكن عديدة بالدول النامية يعاني الملايين من الفقر المدقع، كما تهدد الأمراض وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) حياة مجتمعات بأكملها. وما زال بيننا من يتحدى إرادتنا جميعا ويتمسك بقوانين سنها لوحده ويطبقها على الجميع. وقد حلت محل الحواجز الأيديولوجية القديمة حواجز أخرى تمثلت في عرقلة حصول الكثير من البلدان النامية على التقنية اللازمة لنموها وتقدمها. كما أن عالمنا لم يخلو بعد من الأنشطة الإجرامية بما في ذلك الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

السيد الرئيس،،،

إن الأمم المتحدة هي أداة عملنا المشترك في جهودنا لمواجهة هذه التحديات، وقد قامت بدون شك بجهود كثيرة، وستكون بالتأكيد أكثر فعالية في القيام بالمهام المناطة بها إذا ما أدخلت إصلاحات جذرية على هياكل أجهزتها وإيجاد نمط جديد لآليات العمل فيها. وفيما مضى من السنوات تم طرح العديد من المقترحات التي للأسف لم تلق صدى لدى بعض القوى التي لا تهمها إلا مصالحها الأنانية الضيقة... وهذا يحتم على بقية أعضاء هذه المنظمة الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح، توحيد جهودهم وإمكانياتهم لإحداث التغيير الذي لا مفر منه إذا ما أردنا لمنظمتنا هذه النجاعة ومواكبة روح العصر وتلبية حاجات الشعوب. ومن جانبنا فإننا نؤكد من جديد على أن هذا التغيير يجب أن يحقق ما يلي : -

أولا: تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وفيما بين الأجهزة والهيئات الأخرى التابعة للمنظمة بغية تحقيق تنسيق أفضل فيما بينها لحل المسائل الدولية في جوانبها المختلفة.

ثانيا: النهوض بدور الجمعية العامة وتفعيلها لكي تمارس المهام التي أوكلت لها بموجب الميثاق بما في ذلك المساهمة في إتخاذ التدابير التي من شأنها المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وأن تكون لها سلطة مراقبة ومحاسبة بقية أجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن الذي يجب أن يكون جهازا تنفيذيا لقرارات الجمعية العامة.

ثالثا: إنشاء آلية تابعة للجمعية العامة لمتابعة تنفيذ ما صدر عنها من قرارات فلا يمكن الإنتظار إلى ما لا نهاية لتنفيذ قرارات مضى على إعتماد أغلبها ما يزيد على نصف قرن.

رابعا: الإسراع بإدخال إصلاحات جذرية على عضوية مجلس الأمن تحقق التوزيع الجغرافي العادل في تكوينه، وإنصاف الأقاليم المغبونة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي لا تمثل على النحو المناسب في عضويته، وأن يشمل الإصلاح تحسين طرق وأساليب عمل المجلس بما يضمن الوضوح في أعماله والديمقراطية في إتخاذ قراراته.

خامسا: إلغاء الإمتيازات الناجمة عن إنتصارات الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها إمتياز النقض الذي عفا عليه الدهر ولم يعد هناك أي مبرر للإبقاء عليه، لا لأنه مخالف لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول فحسب، بل أن موجبات إلغائه تكمن في أنه إستخدم لحماية المعتدين من الإدانة، وأصبح أداة تستعمل لمنع إتخاذ إجراءات تكفل حماية من يتعرضون للعدوان والتشريد والتقتيل وغيرها من أعمال الإبادة الجماعية.

السيد الرئيس،،،

إن السعي لإحلال السلام وتوطيد ودعم الإستقرار من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، والمؤكد أن هذه المنظمة لا يمكنها أن تنجح لوحدها في أداء كل هذه المهام، وأن الدول الأعضاء يمكن أن تشكل أدوات فعالة لحسم أصعب المشاكل. وإنطلاقا من ذلك وعملا به، فقد إضطلعت في الجماهيرية بجهود متواصلة لمساعدة البلدان التي تجتاحها الصراعات وتمزقها النزاعات. فتحت رعاية مؤسسة القذافي للأعمال الخيرية. أسفرت المباحثات التي عقدت في شهر (يونيه) الماضي بين الحكومة الفلبينية وجبهة تحرير مورو عن توقيع إتفاق طرابلس للسلام، وأنهى بذلك صراعا مريرا، ولبى طموحات الجانبين في إعادة الأمن والإستقرار في جنوب الفلبين، وقد ساهمنا بفعالية في المفاوضات المختلفة التي أدت إلى حل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وفي التوصل إلى إتفاق (أروشا) الذي أنهى الصراع في بورندي، وتتكاثف جهودنا مع بقية الدول الأفريقية لتعزيز المصالحة في الصومال، وإعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس إتفاق (لوساكا) المنبثق عن الإتفاق الموقع في مدينة سرت في شهر (سبتمبر) من عام 1998، كما تتكاثف الآن هذه الجهود لتنفيذ المبادرة الليبية المصرية بالتنسيق مع مبادرة (إيقاد) لتحقيق مصالحة وطنية واسعة في السودان، لكي يعمه الوفاق والإستقرار في إطار وحدة هذا البلد الشقيق وسلامة أراضيه والمساواة بين أفراد شعبه.

السيد الرئيس،،،

إننا نفخر كثيرا بما ساهمنا به وما حققناه، لكن ما هو محل الإعتزاز البالغ لكل الليبيين والليبيات ذلك الحدث التاريخي الذي تم في شهر (مارس) من هذا العام، حيث أعلن القادة الأفارقة في قمة سرت الثانية عن قيام الإتحاد الأفريقي، ثم إتخاذ القمة الأفريقية السابعة والثلاثين التي عقدت في شهر (يوليه) الماضي خطوات عملية متقدمة لتعزيز مقومات هذا الإتحاد الذي يعد تحولا هاما في تاريخ أفريقيا إذ حقق حلم الأجداد في الوحدة الأفريقية، وجسد إنجازا باهرا لجهود قادة أفارقة عظام كان هدفهم وحدة القارة في تحقيق أمنها وتقدمها وبناء مستقبلها، وشكل مرحلة جديدة في نهضة أفريقية تذيب عوامل تشتت القارة، وتقيم تكتلا واحدا ينضوي تحته كل الأفارقة يكون قادرا على مجابهة التحديات المختلفة التي يواجهها عالم الفضاءات والتكتلات الكبرى.

السيد الرئيس،،،

إن قيام أفريقيا بكل هذه المبادرات وإنجازها لهذه الخطوات يقدم رسالة واضحة لبقية دول العالم بأن هذه القارة تدرك تماما بأن حل مشاكلها والنهوض بقدراتها تقع بالأساس على عاتق أبنائها. ورغم ذلك فإنه لا بد من التأكيد على أنه لا سلام ولا إستقرار في العالم طالما ظلت أفريقيا تعاني من المشاكل والإضطرابات. وهذا يتطلب أن تساعد الأمم المتحدة وكل البلدان جهود الدول الأفريقية لإحلال السلام في كل أنحاء القارة، وتعزيز الأمن في كافة أرجائها. ويتطلب هذا بالدرجة الأولى دعم الآليات الإفريقية لحل المنازعات، ومساعدة القارة في إنهاء الفقر الذي يتعرض له الملايين من سكانها، والقضاء على الأمراض وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسبة(الإيدز) الذي يهدد حياة ما يزيد على 30 مليون من أبنائها، ويجب حل مشكلة المديونية الخارجية التي تثقل معظم العائد من مواردها، ولا بد من القضاء على آثار الإستعمار الذي سبب تأخر أفريقيا وعرقلة تقدمها. ولا مجال لإنصاف الشعوب الأفريقية من أولئك الذين إجتاحوا أراضيها ونهبوا خيراتها وتقدموا على حسابها إلا بأن تقوم الدول المسئولة عن هذه الممارسات بالاعتذار لشعوب أفريقيا، وأن تدفع التعويض الكامل لها من جراء ما لحق بها من أضرار نتيجة الإستعمار.

السيد الرئيس،،،

لقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في حل المشكلة الفلسطينية التي بدأت مع إنشاء الأمم المتحدة، ويعود ذلك أصلا إلى عدم التعامل مع جوهر هذه المشكلة وهو أن هناك أرض إغتصبت وشعب طرد من وطنه. وهكذا بقيت فلسطين محتلة ومعظم أبنائها لاجئين في أنحاء المعمورة، وأصبح من بقي منهم سجينا في داره ومحروما من أبسط حقوقه الإنسانية، وتمارس ضده أعمال تجسد أبشع جريمة ترتكب ضد شعب من الشعوب في تاريخنا المعاصر، حيث يتم إعتيال أطفاله وشبانه وشيوخه، وتصادر أراضيه وتحرق مزارعه وتدمر منازله لتبنى عليها بيوت لمستوطنين

جاوا من كل لصقاع للعالم جريا وراء خرافات لا يمكن أن يصدقها عقل ولا يقبلها منطق... إن التطورات التي مرت بالقضية الفلسطينية القديمة منها والحالية، تقدم أدلة أكيدة على أن وضع حد لمعاناة الفلسطينيين تحت الإحتلال لا يتحقق بخطط لا تجد طريقها إلى التنفيذ، كما ثبت بالدليل القاطع، إن حل هذه المشكلة لن يتأتى بقرارات ظلت الأمم المتحدة تكررها على ما يزيد عن خمسة عقود. وأمام هذه الحقائق التي لا مجال لنكرانها، فإن الحل الذي يجب الأخذ به، وأن تتركز كل الجهود من أجل تطبيقه يكمن فيما سبق أن أعلنت بلادي عنه وتؤكد عليه الآن وهو عودة جميع الفلسطينيين إلى أرضيهم وديارهم التي طردوا منها وقيام دولة ديمقراطية غير عنصرية يتساوى فيها جميع المواطنين بغض النظر عن ديناتهم وأعراقهم على غرار ما تحقق في جمهورية جنوب أفريقيا، وما عدا هذا الحل فهي حلول تلفيقية لن ينجم عنها إلا إستمرار المأساة الفلسطينية...

وفي إطار الحديث عن الأوضاع في منطقة الشرق العربي، فإن بلادي تؤكد مجددا على دعمها غير المحدود لسوريا ولبنان الشقيقين لصمودهما في وجه عدوان الإسرائيليين ، وتدين محاولات الإستفزاز لهما، وتؤيد حقهما في إستعادة كامل أراضيهما المحتلة. ونحن إذ نتابع الحالة العراقية فإننا ندين من جديد الإنتهاكات اليومية لسيادة العراق وما يتعرض له من عدوان مستمر، وندعو كل الدول المحبة للسلام للعمل من أجل الرفع العملي للعقوبات المفروضة على الشعب العراقي والتوقف عن المخططات الرامية إلى تدمير قدراته وتقسيم أراضيه.

السيد الرئيس،،،

لقد بذلت جهود متواصلة بصدد نزع السلاح، وبلادي التي هي الآن طرف في الإتفاقيات الدولية في هذا المجال وبصدد الإنضمام إلى ما تبقى منها، بما في ذلك إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ورغم ذلك نؤمن بقوة بأن نزع السلاح العام والشامل لن يتحقق ما لم تتغير المعايير التي تتبع الآن من التعامل مع هذه القضايا. فما نراه الآن هو تزايد الإتجاه نحو السعي للتخلص من الأسلحة الخفيفة والصغيرة لا على أسلحة التدمير الشامل الأكثر خطرا على الأمن الدولي وعلى أرواح الناس. ولذلك نحن نتساءل لماذا هذا التركيز الشديد على إتفاقية الألغام المضادة للأفراد رغم أنها تعالج فقط أسلحة بسيطة ومحدودة وتعتبر ضرورية لكي تدافع بها الدول الصغيرة والضعيفة عن حدودها وأراضيها ضد الأقوياء الذين يملكون حاملات الطائرات والطائرات المزودة بالوقود جوا ؟ ولماذا لا تنصب الجهود على تدمير الأسلحة الكيمائية والجرثومية والصواريخ البالستية ؟ ولماذا لا تتخذ الدول النووية إجراءات جادة وعملية لتدمير ما لديها من مخزون نووي ؟ ولماذا تتهم دول معينة زورا وبهتانا بأن لديها أسلحة دمار شامل، ويتم السكوت على الإسرائيليين الذين يعرف الجميع بأن لديهم المئات من الرؤوس النووية، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية ؟ ويستمرون في تحدي الإرادة الدولية التي تطالبهم بالإنضمام إلى معاهدة منع الإنتشار النووي ووضع ما لديهم من منشآت نووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية ؟

السيد الرئيس،،،

إننا وإذ نتناول هذا الموضوع الهام، فإننا نطالب بأن يتم التعامل مع قضايا نزع السلاح على نحو شامل لا إنتقائي، وأن تتركز الجهود بالدرجة الأولى على إتخاذ إجراءات عملية لتدمير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتطبيق ذلك على جميع من يملكونها وبدون إستثناء، بدلا من الإصرار على إقامة أنظمة دفاع جديدة تهدد الإستقرار الإستراتيجي العالمي وتدخل العالم في سباق تسلح جديد. وما لم يتم التعامل مع المسألة على هذا النحو فإنه لن تكون لجهود نزع السلاح أي قيمة، وتظل مجرد خدعة كبرى لشعوب العالم.

—

السيد الرئيس،،،

لقد تحققت حتى الآن إنجازات ملموسة خدمة لتطلعات الإنسانية في السلام والتنمية، وبالتأكيد فإن هناك حاجة للمزيد من الجهود لإقامة عالم تسوده المساواة والعدالة وخال من نوازع العدوان ومحاولات الهيمنة، وتختفي منه كافة أشكال التمييز والظلم والعنف. ولذلك فإننا نأمل أن تسفر دورة الجمعية العامة المقبلة بشأن الطفل عن تدابير إضافية لضمان بقاء الطفل ونمائه، ومن الأهمية بمكان إتخاذ إجراء يضمن للإنسان كرامته بحيث يكون له بيته، وأن يكون شريكا فيما ينتجه وألا تكون حاجاته الأساسية مادة للإتجار، أو أن تصبح حقوقه وسيلة للإرتزاق، ويجب وضع المزيد من الخطط والبرامج للقضاء على الأمراض وخاصة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا. ونهيب هنا بالدول والهيئات الدولية للإقتداء بالمبادرة التي أعلنها الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة في القمة الأفريقية في أبوجا، وهي إنشاء المركز الأفريقي للأبحاث والسيطرة على الأمراض المعدية وذلك في إطار توحيد جهود معركة الإنسانية ضد هذا المرض الفتاك.

السيد الرئيس،،،

إن التضامن الذي يترجم إلى أعمال فعالة، هو السبيل الوحيد الذي يقيم نظاما إقتصاديا عالميا عادلا ومنصفا يحقق النمو المستدام، والشراكة المتكافئة بين الشمال والجنوب، وإننا نشاطر السيد الأمين العام قلقه حول إستمرار إتساع الهوة التي تفصل بين الدول النامية والفقيرة من جهة، والدول الغنية والقوية من جهة أخرى، ونؤكد على دعوته المجتمع الدولي لإيلاء إهتمام خاص للبرامج الإنمائية للبلدان النامية وإعتماد إجراءات حازمة تمكنها من تخطي العقبات التي تعترض طريقها لتصبح شريكا حقيقيا في النظام العالمي الذي ينبغي أن ينهض بالتجارة والتنمية لصالح الجميع. كما نؤكد على ضرورة حث الدائنين متعددي الأطراف والثنائيين على إتخاذ إجراءات مناسبة لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقا لمشكلة المديونية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو إلغائها. وفي سياق ما نعتقد بأنه كفيل لإقامة عالم مزدهر وآمن، فإننا نحث على تضافر الجهود لمكافحة ظاهرة السموم البيضاء، ولحماية كوكبنا من الأخطار التي تهدده. فإنه من الهام

جدا العمل من أجل القضاء على الآفات الزراعية وإيجاد نظم لتحلية المياه بأقل تكلفة والحيلولة دون تدفق مياه الأمطار والأنهار والثلوج إلى المحيطات، كما ينبغي إزالة كافة العوامل التي تعوق مقاومة التصحر، والتوسع في ميدان الإستصلاح الزراعي مثل الألغام وغيرها من مخلفات الحروب التي تعاني منها العديد من البلدان ومن بينها بلادي، حيث ما زال يوجد في أراضينا ملايين الألغام التي زرعتها القوات المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية. ويحدونا الأمل في أن تقوم الدول المسئولة عن زرع هذه الألغام بالإنصياع للقرارات الدولية التي تطالبها بتزويدنا بالخرائط الدالة على وجود الألغام وتقديم المساعدة الفنية لإزالتها والتعويض عن الأضرار الناجمة عنها، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة للإغراض الإنتاجية.

السيد الرئيس،،،

لقد قمنا في الدورات التسع الماضية لهذه الجمعية بإستعراض متتابع للتطورات بشأن الخلاف بين بلادي وعدد من الدول الغربية حول حادثة الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربي، وقد ركزنا في الدورتين الأخيرتين على ما أظهرته الجماهيرية من تعاون مع المحكمة الإسكتلندية المعقودة في هولندا بعد أن قرر المواطنان الليبيان المشتبه في أن لهما علاقة بالحادث، المثول طواعية أمام المحكمة، وقد أكدنا في كل المرات على مطلبنا بضرورة رفع العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على الشعب الليبي نظرا للإستجابة الكاملة من بلادي للمطالب الواردة بالقرارات أرقام 731(1992) و 748(1993) و 1192(1998)، وهو ما أكده الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن طبقا للفقرة 16 من القرار 883(1993).

السيد الرئيس،،،

نجد أنفسنا مضطرين مجددا للحديث عن هذا الموضوع لسبب أساسي مرده ما شهدته القضية من تطورات مع بداية هذا العام، إذ تعلمون فإنه بتاريخ 5 مايو 2000، بدأت المحكمة الإسكتلندية مداولاتها لمحاكمة الليبيين المشتبه في أن لهما علاقة بحادث طائرة البانام الأمريكية، وخلال المدة التي إستغرقتها هذه المداولات إتضح جليا أن قضاة المحكمة لم يقتنعوا بما قاله الشهود الثلاثة الذين قدمهم الطرف الآخر كشهود إثبات في هذه القضية، فقد أقروا بكذب الشاهد الرئيسي الأول وهو ( عبد المجيد جماكة) حيث جاء في الفقرة 34 من الوثيقة رقم S/2001/94 التي تضمنت حيثيات الحكم والقتبس : " ومجمل القول أنه لا يسعنا أن نوافق على إعتبار عبد المجيد شاهدا يمكن تصديق أقواله أو الإعتماد عليه بشأن أية مسألة ". كما أقروا وبنفس الوثيقة بأنه لا يمكن الركون إلى ما قاله الشاهد الثاني (بوليه) الذي إدعى بأنه باع إلى ليبيا المؤقتات التي تسببت في تفجير الطائرة حيث جاء في الفقرة 45 من حيثيات المحكمة، وأقتبس : " وقد فحصنا بدقة ما أدلى به الشهود من أقوال بشأن أجهزة التوقيت وتبين أن الثلاثة جميعهم ولا سيما السيد (بوليه) لا يمكن الركون إلى شهادتهم إذ كانت الأقوال متضاربة أحيانا مع بعضها البعض، وفي بعض الأحيان كانت شهادتهم لا سيما شهادة السيد (بوليه) متناقضة ".

وحتى الشاهد الرئيسي الثالث ويدعى (توني غونشي) الذي يملك متجرا للملابس في مالطا والذي قيل بأن قطعة القماش التي لف فيها جهاز الإرسال الذي فجر الطائرة لم يتمكن هذا الشاهد من أن يثبت للمحكمة بأن أحد المشتبه فيهما هو الذي قام بشراء تلك القطعة.

السيد الرئيس،،،

أمام هذه الحقائق، فقد كانت كل التوقعات تشير إلى أن المحكمة الإسكتلندية ستبرئ المشتبه فيهما إستنادا إلى عدم كفاية الأدلة، إلا أن ما صدر يوم 2001\1\31 جاء مخالفا لهذه التوقعات، فقد أدانت المحكمة أحد الشخصين وهو عبد الباسط المقرحي وقضت ببراءة الثاني الأمين فحيمة، وقد أثار هذا الحكم إستغراب كافة المحللين السياسيين وكذلك رجال القانون إذ تقاطرت على أذهان هؤلاء العديد من الأسئلة ومنها: لماذا يدان أحد الشخصين طالما تأكد للمحكمة كذب الشاهدين الرئيسيين في القضية ولم تتيقن المحكمة من أقوال الشاهد الثالث ؟ ولماذا يفسر قرار المحكمة بإدانة أحد الشخصين وبراءة الثاني ما دام الإشتباه في كليهما قائما على إفتراضات واحدة ؟

السيد الرئيس،،،

ليس هناك من إجابة على هذه الأسئلة إلا بأن المحكمة إنحرفت في اللحظات الأخيرة عن تطبيق القانون ونفذت قرارا سياسيا، وكان أول من أبرز هذه الحقيقة السيد (روبرت بلاك) مهندس محكمة لوكربي حيث قال: " أن عناصر القضية ضد عبد الباسط المقرحي واهية جدا "، أما السيد هانز كوشلر الأستاذ الجامعي الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة مراقبا دوليا لدى المحكمة فقد أعد تقريرا موزخا في 3 فبراير 2001 أورد فيه الكثير من التعليقات منها قوله وأقتبس : " أن الحكم الصادر عن المحكمة غير مفهوم تماما بالنسبة لأي مراقب عاقل لا سيما وأن الإتهام في أصله بني على إشتراك الشخصين المتهمين في الفعل في مالطا ". وذكر في مكان آخر " أن قرار المحكمة أسس بكامله على سلسلة من الإستنتاجات والإستدلالات المشكوك فيها التي تحتمل النقاش والجدل، وأنه لم يكن هناك دليلا ماديا واحدا يقرن المتهمين الإثنين بالجريمة، كما قال " أن قرار الإدانة للمتهم الأول جاء إعتباطا وغير عقلانيا"، وقال أيضا " أن حكم المحكمة يقود إلى الشك لأن الإعتبارات السياسية غلبت على التقييم القانوني الصرف في هذه القضية "، وذكر كوشلر في الفقرة الخامسة عشر من تقريره وأقتبس: " أنه توصل إلى إستنتاج عام مفاده أن قرار المحكمة النهائي ربما حكمته إعتبارات سياسية، وأنه جاء نتيجة لتأثير ولضغط مارسه بعض الأطراف خارج الإطار القضائي "، وذكر في الفقرة 16 من التقرير وأقتبس: " أن المحكمة في مجملها لم تكن عادلة ولم تجر بطريقة موضوعية ".

السيد الرئيس،،،

إننا وإذ نضع أمام أعضاء الأمم المتحدة هذه المعلومات، فإن ما نود إبرازه والتأكيد عليه هو أن حكم الإدانة الذي أصدرته المحكمة الإسكتلندية يوم 31 يناير الماضي هو حكم سياسي لا يمت للقانون بأية صلة، وأن عبد الباسط المقرحي مواطنا ليبيا مختطفا لأسباب سياسية، وهذا هو في الحقيقة ما أكدت عليه قرارات صدرت عن منظمات إقليمية عديدة منها قمة منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في لوساكا، والدورة الثامنة والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في باماكو، ووزراء خارجية الدول العربية خلال إجتماعهم في القاهرة في بداية هذا العام. ونحن في الوقت الذي نعرب فيه عن إمتناننا البالغ لكل أعضاء هذه المنظمات وغيرهم الذين تضامنوا معنا وأثنوا على تعاوننا منذ بداية هذه القضية، ونكرر الشكر لهم لوقوفهم مع الحق، فإننا ندعوهم وكل المناصرين للحق والعدالة للقيام بالإجراءات اللازمة لكفالة تحقيق ما طالبوا به في إطار هذه المنظمات وهو : -

1 - الافراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته لأسباب سياسية ولا تمت إلى القانون بأية صلة، وإعتباره في حالة إستمرار حجزه رهينة طبقا لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.

2 - الرفض القاطع لأسلوب الإصرار على عرقلة رفع العقوبات عن ليبيا بإعتباره يتجاهل ما نصت عليه في الفقرة 16 من القرار 883(1993) ومحتوى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن، ومطالبة مجلس الأمن لرفع العقوبات التي فرضها على الجماهيرية العربية الليبية رفعا فوريا ونهائيا، وذلك تأسيسا على إيفائها بما تطلبته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار 1192(1998).

3 - تأييد حق الجماهيرية المشروع في الحصول على تعويضات عادلة عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي فرضت عليها.

وختاما، أشكركم السيد الرئيس على حسن إصغائكم....

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

ك .م.